الأمم المتحدة

E/RES/2023/31

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 August 2023

دورة عام 2023

البند 7 من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 26 تموز/يوليه 2023

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة] (E/2023/L.33)

31/2023 - التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يعيد تأكيد قرار الجمعية العامة 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك مبادئه التوجيهية العامة،

وإذ يعيد أيضا تأكيد قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وقرارات الجمعية العامة 248/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 238/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 220/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 184/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكذلك قرار الجمعية العامة 4/76 المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والمتعلق باستعراض أداء نظام المنسّقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك ترتيبات تمويله،

310823 300823 23-16312 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير إلى قراراته 15/2019 المؤرخ 8 تموز/يوليه 2019 و 23/2020 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020 و 25/2022 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2022 التي استعرض فيها المجلس التقدّم المحرز في تنفيذ قراري الجمعية العامة 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 233/75، على التوالي، المتعلقين بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية[(1)]؛

2 - ***يرحب*** بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويعترف بالتقدم المحرز حتى الآن في النهوض بجميع الولايات المتعلقة بالإصلاح الواردة في قراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72؛

3 - ***يسلّم*** بأن وجود كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري ينبغي أن يكون مصمماً خصيصاً لمعالجة التحديات التي تواجهها البلدان المستفيدة من البرامج وتلبية احتياجاتها، ويؤكد من جديد أن نظام المنسقين المقيمين ينبغي أن يواصل دعم الجهود الحكومية، بما في ذلك من أجل إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(2)]، وأن يظل تركيزه موجهاً نحو تحقيق التنمية المستدامة على أن يكون القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هدفه العام، بما يتسق مع الطابع المتكامل لخطة عام 2030 ووفق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومبدأي القيادة والملكية الوطنيتين؛

4 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في تعزيز الرقابة على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيز التقييمات والإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة وعمليات تقديم التقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الجهود المبذولة لتحسين توافر المعلومات المفصّلة وتوقيت ورودها، ويشجع على مواصلة تعزيز الإبلاغ القائم على الأدلة امتثالاً لقرار الجمعية العامة 233/75؛

5 - ***يلاحظ*** إنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويكرر التأكيد على ضرورة ضمان استقلالية مكتب التقييم وضمان مصداقيته وفعاليته، ويتطلع في هذا الصدد إلى تلقي تقارير تُقدَّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أداء المكتب وعمله، ولا سيما استنتاجاته وتوصياته ومتابعته؛

6 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة الواردة عن اتفاق التمويل ومؤشراته، ويحيط علماً بالتقدم المحرز في الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل ويعرب في الوقت نفسه عن قلقه لأن هذا التقدم لا يزال متفاوتاً، ويواصل ملاحظة الطابع الطوعي لاتفاق التمويل وحث الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تنفيذ الالتزامات المتعهَد بها في اتفاق التمويل على أكمل وجه، ويتطلع كذلك إلى انعقاد

(1) A/78/72-E/2023/59 و A/78/72/Add.1-E/2023/59/Add.1؛ انظر أيضاً المرفقات الملحقة بالتقرير (متاحة على الرابط التالي: www.un.org/ecosoc/en/2023-Operational-Activities-for-Development-Segment).

(2) قرار الجمعية العامة 1/70.

الحوار الشامل للجميع المرتقَب أن تعلن عنه رئيسةُ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي يتناول أفضل السبل للمضي قدماً فيما يتعلق باتفاق التمويل؛

7 - ***يؤكد*** أن التمويل الأساسي يوفر لكيانات الأمم المتحدة المرونةَ اللازمة لتخصيص الأموال للمجالات ذات الأولوية في خططها الاستراتيجية، بما في ذلك المجالات التي ينقصها التمويل، ويشدّد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى معالجة أوجه الاختلال المستمرة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وذلك من خلال الوفاء بالالتزام الوارد في اتفاق التمويل بشأن الوصول بالموارد الأساسية إلى نسبة 30 في المائة من التمويل بحلول عام 2023؛

8 - ***يحث*** الدول الأعضاء والجهاتِ المساهمة الأخرى التي تقدّم مساهمات في الموارد غير الأساسية على أن تعمل، قدر الإمكان، على جعل مساهماتها هذه أكثر مرونة واتساقاً مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومع الخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وعلى أن تخفِّض تكاليف المعاملات وتعطي الأولوية لآليات التمويل المجمّع والمواضيعي والمشترك، ولا سيما الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، المطبّقة على جميع المستويات؛

9 - ***يحث*** كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تواصل، عن طريق مجالس إدارتها، اتخاذ خطوات ملموسة تعالج بها على أساس مستمر مسألةَ انخفاض مقدار المساهمات في الموارد الأساسية وتزايد الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وذلك بوسائل منها على سبيل المثال لا الحصر ما ورد في الفقرة 56 (أ) إلى (ج) من قرار الجمعية العامة 233/75؛

10 - ***يكرر التأكيد*** على أن وجود تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به ومستدام لنظام المنسقين المقيمين ضروريٌ لتحقيق الاتساق والفعالية والكفاءة والمساءلة في الاستجابة وفقاً للاحتياجات والأولويات الوطنية، ويلتزم من جديد بتوفير التمويل الكافي لنظام المنسقين المقيمين تمشياً مع قرار الجمعية العامة 4/76، ويعرب عن قلقه إزاء استمرار النقص في التمويل المقدّم إلى نظام المنسقين المقيمين، ويتطلع إلى التقرير المزمع أن يقدّمه الأمين العام إلى الجمعية العامة وأن يشفعه بتوصيات للنظر فيها، وإذ يحيط علما بالتقرير المعنون "استعراض سير عمل نظام المنسّقين المقيمين: الارتقاء إلى مستوى التحديات والوفاء بوعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[(3)] وبالتوصيات الواردة فيه، يلاحظ الأهمية الحاسمة للحوار مع الدول الأعضاء بشأن نظام المنسقين المقيمين، ويتطلع في هذا الصدد إلى انطلاق عملية تشاور شفافة وشاملة للجميع تُعقد، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام المقدّم إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2023[(4)]، قبل تقديم مقترح رسمي إلى الجمعية العامة؛

11 - ***يطلب*** مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين أداء أفراد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بمن في ذلك، أفراد نظام المنسقين المقيمين، على جميع المستويات، وفي هذا الصدد، يعيد تأكيد أهمية التنفيذ الكامل لإطار الإدارة والمساءلة؛

(3) A/75/905.

(4) A/78/72-E/2023/59.

12 - ***يحيط علما*** بتقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن أعمال مكتب التنسيق الإنمائي[5]، بما في ذلك الجوانب التنفيذية والإدارية والتمويلية لأنشطة المكتب، وكذلك بالتقرير المتعلق بالمساهمات على نطاق المنظومة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، ويتطلع إلى تلقي تقرير مستند إلى الأدلة وشامل وتحليلي يحتوي على قدر أكبر من التفاصيل ويُقدَّم على أساس سنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وإلى إدراج بيانات مفصلة بشأن جوانب المالية والميزانية والنفقات لنتائج أعمال المنسقين المقيمين في الميدان في جميع التقارير المقبلة المتعلقة بتنفيذ نظام المنسّقين المقيمين المعاد تنشيطه؛

13 - ***يرحب*** بمساهمات نظام المنسقين المقيمين في نتائج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، ويحيط علما مع التقدير بإطار النتائج الخاص بنظام المنسقين المقيمين الذي انبثق عن العملية التشاورية التي أجرتها رئيسة مجموعةُ الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويحث مكتب التنسيق الإنمائي على أن يواصل استخدام ذلك الإطار للإبلاغ عن عمل وأداء نظام المنسقين المقيمين على جميع المستويات وعلى أن يواصل تعديله، حسب الاقتضاء، تمشياً مع ولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

14 - ***يحيط علما*** بالاستنتاجات التي وردت في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن التقدّم المحرز في تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف شاغلي منصب المنسّق المقيم[6]، ويطلب مواصلة ضمان التوازن بين الجنسين، واتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التمثيل الجغرافي بغية تحسين تمثيل البلدان النامية، وفي هذا الصدد، يكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لدى المنسقين المقيمين والأفراد المدرجين في قائمة المنسقين المقيمين الخبرات والمهارات المناسبة والمتنوعة والمطلوبة، وما يكفي من المهارات القيادية والصلاحيات وصفات النزاهة وأدوات الإدارة، والتدريب والتوجيه المستمرين، لإنجاز ولايتهم بفعالية، على النحو المشار إليه في الفقرات 88 و 90 و 92 من قرار الجمعية العامة 233/75؛

15 - ***يشدّد*** على ضرورة الاستمرار في تحسين شفافية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومساءلتها واستجابتها لأولويات واحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك بناء قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وضمان متابعة تنميتها على الصعيد القطري، بشكل مستمر وكافٍ ومصمَّم خصيصا لها؛

16 - ***يكرر طلبه*** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي لم تدمِج بعد التقارير السنوية التي تعدّها عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في تقاريرها السنوية المقدَّمة بشأن تنفيذ خططها الاستراتيجية أن تفعل ذلك وأن تواصل تحسين نوعية تقاريرها السنوية المقدَّمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لكي تعرض مساهماتِ تلك الصناديق والبرامج في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

---

(5) E/2023/62.

(6) المرجع نفسه.

17 - ***يحث*** كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية والتي لم توائم بعد خططها الاستراتيجية ودوراتها للتخطيط والميزنة الاستراتيجيين مواءمةً تامة مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات على أن تفعل ذلك، مع مراعاة ولاية كل منها؛

18 - ***يحيط علما*** بالتقدم المحرز نحو تحقيق مكاسب في الكفاءة، ويشجع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تكثيف مساعيها الرامية إلى تنفيذ الممارسات المنسّقة في تسيير الأعمال وتحقيق مكاسب في الكفاءة، بما في ذلك بإقامة أماكن عمل مشتركة، حيثما أمكن ذلك؛

19 - ***يحيط علما أيضا*** بالقائمة المرجعية[7] المتعلقة بتنفيذ كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لقرار الجمعية العامة 279/72، التي عممتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بوصفها أداة لتيسير الدور الرقابي الذي تضطلع به مجالس إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عملا بما ورد في الفقرة 14 من قرار الجمعية العامة 4/76، ويشجع مجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي لم تنظر بعدُ في استخدام القائمة المرجعية لتقديم معلومات محدّثة بانتظام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 على النظر في استخدام القائمة المرجعية لذلك الغرض وعلى اتخاذ قرار بشأن استخدامها؛

20 - ***يطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل مساندة البلدان المستفيدة من البرامج في تكوين شراكات قوية تسخرها لتنفيذ أهدافها وفقاً للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية، مع الجهات الشريكة في التنمية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، التي يمكنها أن تدعم بشكل إيجابي جهود التنمية الوطنية وأن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

21 - ***يلاحظ*** دعوة الأمين العام إلى كفالة أن يكون الهيكل الإقليمي ملائما للغرض المنشود، ويشدد على أهمية تسخير الأصول الإقليمية لتحقيق أمور منها زيادة الأثر على المستوى القطري وضمان إمكانية الحصول على الخبرات المطلوبة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك خبرات الكيانات غير المقيمة؛

22 - ***يلاحظ أيضا*** أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات المقبل سيجري في عام 2024، وفي هذا الصدد، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ جميع الأحكام والولايات الواردة في قرار الجمعية العامة 233/75، بما في ذلك عن إدماج وتعميم الأحكام والولايات، مثل تلك المبيّنة في إطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وتلك المتعلقة بإسراع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، قبل إجراء المفاوضات المتصلة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وبعد إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة وشاملة مع الدول الأعضاء، يمكن إجراؤها بوسائل منها مذكرات الإحاطة، والإحاطات غير الرسمية، ودراسات الحالات، مع التركيز على النتائج الإنمائية للإبلاغ عن الثغرات والتحديات المحتملة التي يتعين على الدول الأعضاء النظر فيها، بغية تعظيم الفائدة من تفاعل الدول الأعضاء مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتقديم التوجيه لها؛

(7) القائمة المرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الموجّهة لمجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة.

23 - **يرحب** بالمناقشات التي جرت خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام 2023، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم مذكراتِ إحاطة وإحاطات غير رسمية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 تحضيراً لقرار الجمعية عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي سيجري التفاوض عليه في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، قبل انعقاد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام 2024.

الجلسة العامة 45

26 تموز/يوليه 2023